ميثاق حركة الثقافة العادلة

تم اعتمادها من قبل اتحاد شركاء دوليين
بعد عملية تصميم عالمية مشتركة نسقتها
المفوضية الألمانية لليونسكو

ميثاق حركة
الثقافة العادلة

الفهرس

الديباجة 6

التعريف 12

الأهداف 14

المبادئ 16

ظروف عمل لائقة وأجر عادل 17

الوصول إلى مختلف أشكال التعبير الثقافي والموارد 19

عدم التمييز والمساواة بين الجنسين 20

التنمية المحلية 22

الوصول إلى الأسواق 23

المساواة الرقمية والأخلاقيات 25

احترام البيئة 26

توعية العموم والمستهلك 27

الخطوات التالية 28

صياغة ميثاق حركة الثقافة العادلة 30

كيف ولماذا نوقع على ميثاق حركة الثقافة العادلة؟ 32

البيان الختامي 34

الديباجة

يدعم ميثاق حركة الثقافة العادلة هذا إنشاء وتعزيز حركة تهدف إلى إقامة علاقات ثقافية أكثر عدالة داخل الدول والمناطق حول العالم وفيما بينها. ويحقق ذلك من خلال صياغة ثمانية مبادئ تهدف إلى تعزيز بيئة مستدامة وعادلة ومحترمة للفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي، وبالتالي حماية التنوع الثقافي عالمياً. نحن، المنظمات والأفراد الموقعون على هذا الميثاق، نوقعه لدعم حركة الثقافة العادلة والانضمام إليها. وندعو المنظمات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الحكومية وكذلك الأفراد إلى التوقيع على هذا الميثاق. وبتوقيعنا، نلتزم بتطبيق مبادئه وتعزيز نشره واعتماده على نطاق واسع.

نحن جزء من هذه الحركة لأننا مقتنعون بأن الفنانين والمبدعين والعاملين في المجال الثقافي يقدمون مساهمات فريدة وتحويلية لرفاهية الأفراد وتقدم المجتمعات وازدهار الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما من خلال التبادلات العابرة للحدود. ونؤمن بأن هذه القوة التحويلية ترجع بشكل خاص إلى القدرة الهائلة للإبداع البشري. فالسلع والخدمات الثقافية ذات طبيعة اقتصادية وثقافية في آن واحد : فإلى جانب توليد الدخل وتوفير فرص العمل, يقدم الفنانون والمبدعون وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي مساهمات هائلة في هويات الثقافات وخيالها وتراثها حول العالم.

نحن ملتزمون بالحرية الفنية وظروف العمل العادلة والأجر المناسب والمتناسب. ولذلك، نهدف إلى معالجة أي عوائق تواجه الفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي وتعيق قدرتهم على التعبير بحرية عن فنهم وتحقيق عيش كريم مستدام . ونعتزم تعزيز الوضع القانوني للفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي، بغض النظر عن وضعهم الوظيفي أو ما إذا كانوا يعملون كمتعاقدين مستقلين، وبغض النظر عما إذا كان وضعهم المهني معترفاً به من قبل حكوماتهم، وبغض النظر عما إذا كانوا يعملون في سياقات تجارية أو غير تجارية. كما نأخذ بعين الاعتبار رواد الأعمال والمؤسسات الضئيلة والصغيرة والمتوسطة الحجم والتعاونيات والجماعات التي يتوافق عملها مع هذا الميثاق. ونولي اهتماماً خاصاً للفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي المستضعفين والذين يعيشون

في أوضاع هشة، مع تسليط الضوء على التفاوتات والاختلالات المنهجية في التبادل الثقافي التي لا تزال قائمة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية.

يستند هذا الميثاق إلى القانون الدولي العالمي القائم، ولا سيما توصية اليونسكو لعام 1980 بشأن وضع الفنان، واتفاقية اليونسكو لعام 2005 بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغير ذلك من القوانين الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقيات ومعايير المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة العمل الدولية،بالإضافة إلى عن خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

كما أنه يستند إلى الآليات المحلية والوطنية والإقليمية القائمة، بما في ذلك الآليات القانونية وأشكال الحوكمة الأخرى. ويعزز الميثاق هذه الآليات القائمة من خلال بناء شراكات مع جهات فاعلة غير حكومية إضافية. وبذلك، يضمن وصول الفوائد الموعودة من هذه الآليات بشكل ملموس إلى المستفيدين المستهدفين، ومعاملتهم جميعاً بإنصاف، وإقامة التزامات وتعاون وعلاقات أكثر إنصافاً بين الفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي مع الجهات المعنية الأخرى في النظم البيئية الفنية والثقافية.

يُستلهم هذا الميثاق من نجاحات ميثاق التجارة العادلة وحركة التجارة العادلة في إرساء علاقات تجارية أكثر إنصافاً، وتحسين التنظيم الذاتي وسبل عيش أكثر من مليوني مزارع، مع الإقرار بأن تجارة السلع والخدمات الثقافية تتطلب نُهجاً أكثر ملاءمة.

يستجيب هذا الميثاق للدور المهيمن المتزايد للبيئة الرقمية، بالإضافة في (AI) إلى الانتشار الواسع والنمو السريع لأنظمة الذكاء الاصطناعي الآونة الأخيرة، مما أتاح فرصاً وتحديات جديدة للقطاعين الثقافي والإبداعي. ومن بين هذه التحديات اتساع الفجوة الرقمية ونماذج الأعمال غير الأخلاقية وغير العادلة لبعض المنصات الرقمية.

يؤكد هذا الميثاق على أهمية حقوق الملكية الفكرية في الحفاظ على الإنتاجية الإبداعية، ويعمل على ضمان حمايتها حيثما اقتضى الأمر في سياقات محددة.

وإذ تلاحظ جميع الأطراف الموقعة أوجه القصور في السياسات الثقافية القائمة في سياقات محددة، فإنها تؤيد تحقيق علاقات ثقافية عادلة من خلال سياسات أخلاقية تقدر الحرية والعدالة والإنصاف على النحو المنصوص عليه في ميثاق حركة الثقافة العادلة هذا.

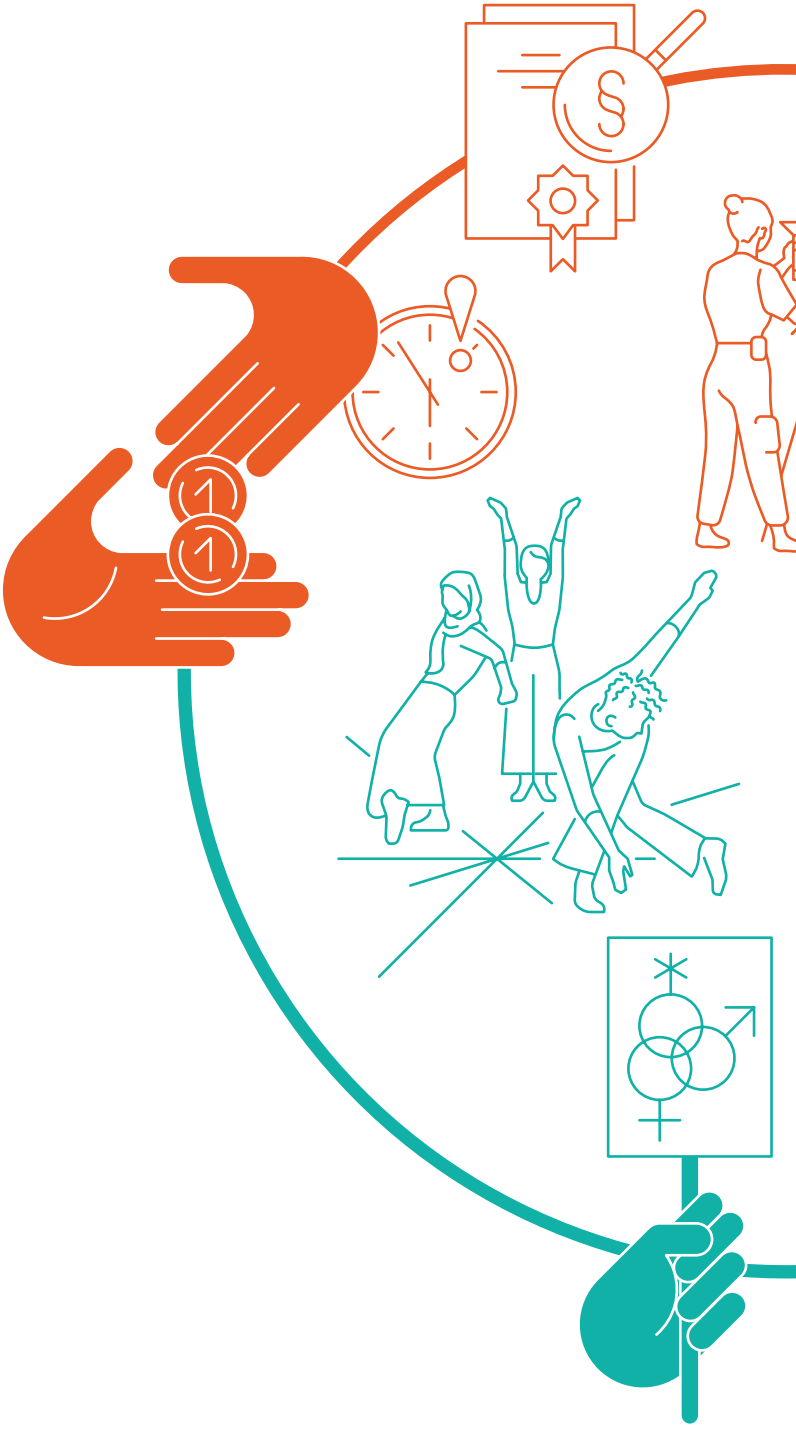

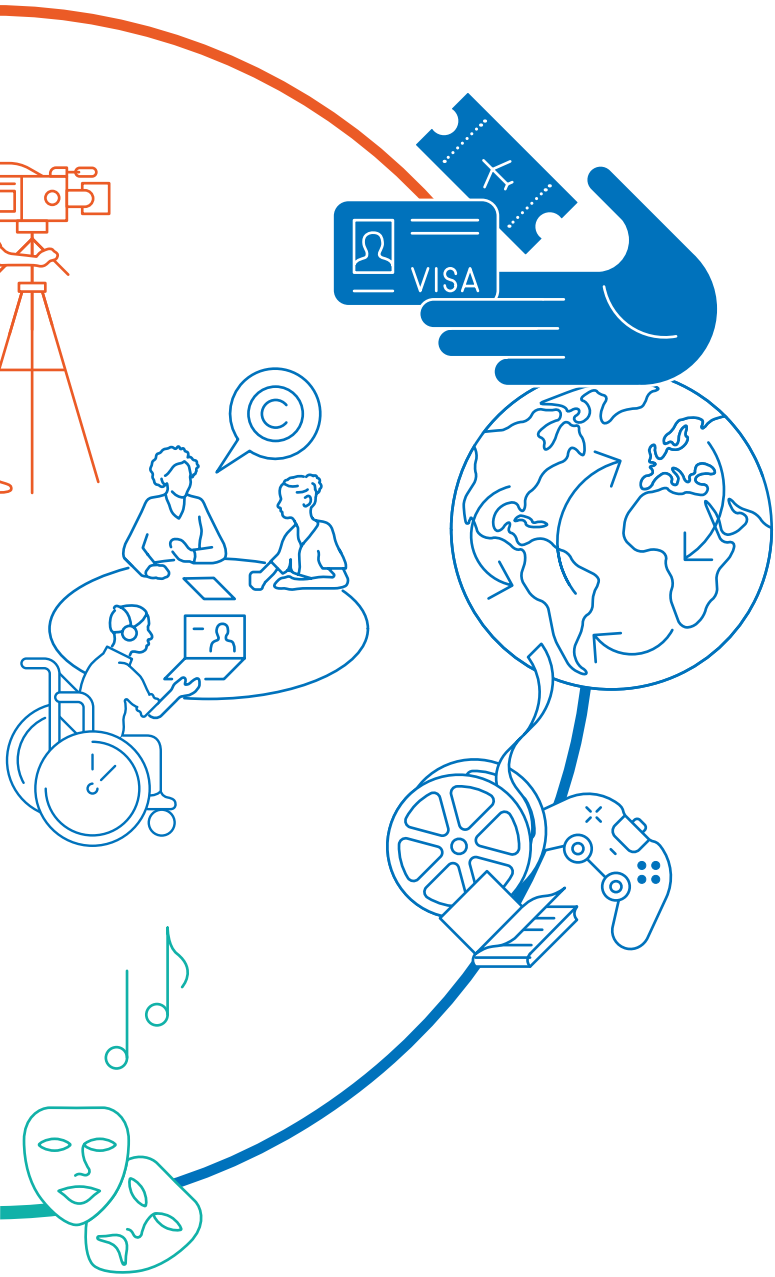
VISA

التعريف

حركة الثقافة العادلة هي حركة تهدف إلى تحقيق ظروف عمل لائقة لجميع الفنانين والمبدعين والعاملين في المجال الثقافي.

تدعو **حركة الثقافة العادلة** الجهات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى المستهلكين والجمهور إلى تعزيز تحسين الظروف للنظم البيئية للفنون والثقافة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

و تهدف **حركة الثقافة العادلة** إلى جعل المبادرات الثقافية والإبداعية أكثر استدامة، وتعزز احترام التنوع الثقافي واللغوي وحقوق الإنسان، بما في ذلك في البيئة الرقمية، وتحقيق تبادلات وتعاون ثقافي أكثر توازناً.

هذا ما نسميه **حركة الثقافة العادلة.**

الأهداف

يهدف ميثاق حركة الثقافة العادلة إلى تعزيز احترام وحماية وإنجاز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من حقوق الإنسان للفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي، وذلك من خلال ضمان ممارسات عمل أكثر إنصافاً وتبادلات أكثر توازناً على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، ولا سيما من خلال:

1. دعم ظروف عمل لائقة للفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي. ويشمل ذلك حقهم في التمثيل الجماعي والأجر العادل والاعتراف والتعويض عن العمل الثقافي والإبداعي - ولا سيما التنفيذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية - بما في ذلك في البيئة الرقمية.

2. تهيئة بيئة تمكينية لتعزيز القدرة التنافسية والموثوقية طويلة الأمد لسلاسل القيمة الثقافية والإبداعية، مع ضمان ترابط السياسات. وينبغي أن تقضي هذه البيئة التمكينية أيضا على الفوارق والتفاوتات في مجالات التجارة والتعاون، وتضمن تبادلا أكثر توازنا للسلع والخدمات الثقافية على الصعيد العالمي، ووصولاً شاملاً إلى الأدوات والمهارات الرقمية، وتعزز التنقل، وتقوي القدرات، وتضفي طابعاً رسمياً على القطاع عندما يكون ذلك لصالح الفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي.

3. إشراك القطاع الخاص، ولا سيما الشركات متعددة الجنسيات وشركات التكنولوجيا، في شراكات مبتكرة مع الحكومات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مختلف القطاعات ومناطق العالم في تنفيذ مبادئ حركة الثقافة العادلة وتدابير العناية الواجبة.

4. رفع مستوى الوعي العام بين المستهلكين والجمهور حول أهمية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، بما في ذلك حماية حقوق وظروف عمل الفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي.

المبادئ

لتحقيق أهداف حركة الثقافة العادلة، من الضروري الاعتراف بالمسؤوليات التالية الموضحة في ثمانية مبادئ توجيهية والوفاء بها. وهذا يعني الالتزام بالتمسك بجميع هذه المبادئ، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن التقدم في بعض المجالات لا ينبغي أن يؤدي إلى انتكاسات في مجالات أخرى:

1 ظروف عمل لائقة وأجر عادل

تتطلب حركة الثقافة العادلة احترام وحماية وإنجاز حقوق الإنسان للفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي. و لهم الحق في أن يعاملوا بكرامة وأن يتم حماية وتحسين وضعهم المهني والاجتماعي والاقتصادي بما يتماشى مع التزامات القانون الدولي. ولهم الحق في ظروف عمل آمنة وشاملة ولائقة، بما في ذلك أجر مناسب ومتناسب مقابل استخدام أعمالهم، مدعوم بحماية قوية للملكية الفكرية. ويجب تطبيق معايير العمل الأخلاقية والعادلة التي وضعتها منظمة العمل الدولية والالتزام بها، بما في ذلك توفير شبكات أمان وحماية من المخاطر التي تهدد الحياة، فضلاً عن إيلاء اهتمام خاص للفنانات والمبدعات وغيرهن من العاملات في المجال الثقافي فيما يتعلق بالحمل والولادة وتبعاتها. يجب تعزيز المفاوضة الجماعية باعتبارها الآلية المتميزة لتنفيذ معايير العمل وتكييفها مع خصوصيات القطاع. وتشمل هذه الحقوق على وجه الخصوص حقوق الملكية الفكرية.

هذه مسؤوليات جماعية وفردية تقع على عاتق جميع الجهات المعنية بالقطاع الثقافي والإبداعي، مثل الحكومات والمنظمات والشركات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمنظمات المهنية ومنظمات الإدارة الجماعية أو المهنيين الأفراد. ويتطلب الوفاء بهذه المسؤوليات اعتماد وتنفيذ سياسات وتدابير ملائمة تتعلق بتوفير ظروف عمل لائقة وأجر عادل. كما يلزم اتخاذ سياسات وتدابير ملائمة للتدريب، والضمان الاجتماعي، والتوظيف، وشروط الدخل والضرائب، والتنقل، وحرية التعبير الفني، بالإضافة إلى إضفاء الطابع الرسمي على القطاع عندما يكون ذلك لصالح الفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي. وتوصى الحكومات بالنظر في ربط الدعم العام والإعانات بتوفير ظروف عمل لائقة وأجر مناسب ومتناسب.

2 الوصول إلى مختلف أشكال التعبير الثقافي والموارد

لكل شخص الحق في التمتع بالوصول إلى مختلف أشكال التعبير الثقافي والموارد. وفي البيئة الرقمية، يتجاوز الوصول مجرد التوافر والقدرة على تحمل التكاليف، فهو يتطلب إمكانية اكتشاف المحتوى المتنوع بلغات مختلفة. كما ينطوي على سد الفجوة الرقمية وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى الموارد الثقافية التي تمكّن من المشاركة في إنشاء المحتوى وإنتاجه ونشره وتوزيعه.

ويتطلب الوصول إلى هذه الموارد التركيز بشكل خاص على التعليم الثقافي والفني، فضلاً عن التوعية الثقافية منذ الصغر. وينبغي إدماجها في جميع مستويات التعلم، وإتاحتها للشباب بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، وتشجيع توفير وإنشاء مساحات ثقافية وفنية مصممة خصيصاً للأطفال والشباب.

هذه مسؤوليات جميع الجهات المعنية، بما في ذلك السلطات العامة والشركات متعددة الجنسيات التي تحتاج إلى تطبيق معايير العناية المستحقة. ويتطلب ذلك التزاماً من المنظمات العامة والخاصة بتحديد ومعالجة أوجه عدم المساواة والعقبات التي قد تحول دون الوصول والمشاركة.

وينبغي أن يتم الوصول إلى المحتويات المتنوعة باحترام، لا سيما في الحالات التي يتعلق فيها المحتوى بمجتمعات غير ممثلة أو أقلية أو مهمشة. وتحتاج الشعوب الأصلية، وكذلك المجتمعات ذات الأصول الإفريقية، إلى اهتمام خاص. ويشمل هذا الاحترام الامتناع عن استخدام أشكال التعبير الثقافي للآخرين بطرق قد تشكل استيلاءً ثقافياً دون موافقة مسبقة مطلعة وتعويض عادل، مع الاعتراف بالحاجة إلى تبادل ثقافي متوازن.

3 عدم التمييز والمساواة بين الجنسين

لا ينبغي التمييز ضد الفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي في أي جانب من جوانب التوظيف (بما في ذلك التوظيف والأجر والترقية أو إنهاء الخدمة) أو الأنشطة المهنية الأخرى.

يتمتع الفنانون والمبدعون وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي بنفس الكرامة والحقوق بغض النظر عن العرق أو اللون أو النسب أو اللغة أو الأصل القومي أو العرقي أو الاجتماعي أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية عند الولادة أو الطبقة الاجتماعية أو الدين أو السن أو الجنس أو الهوية الجنسية أو التوجه الجنسي أو الحالة الاجتماعية أو المسؤوليات الأبوية أو الحيض أو الإعاقة أو الظروف الصحية أو العضوية في النقابات أو الرأي السياسي أو الانتماء السياسي أو أي وضع آخر، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات المختلفة للمرأة وللفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي المنتمين إلى الفئات المهمشة والأقليات والمجتمعات غير الممثلة تمثيلاً كافياً، وتمكينهم. وتحتاج الشعوب الأصلية، وكذلك المجتمعات ذات الأصول الإفريقية، إلى اهتمام خاص.

4 التنمية المحلية

إن تلبية احتياجات التنمية الثقافية المحلية والطويلة الأجل أمر بالغ الأهمية في أي تفاعل ثقافي بين المنظمات العامة والخاصة من جهة والفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي من جهة أخرى. ويجب أن يشمل هذا التطوير جوانب متعددة، منها على سبيل المثال لا الحصر بناء القدرات، ونقل المهارات، وتطوير البنية التحتية، ودعم المبدعين الشباب وازدهار الأسواق المحلية المستدامة.

وتتحمل الشركات متعددة الجنسيات والشركات الكبيرة، نظراً لقدرتها الهائلة، مسؤولية خاصة في هذا المجال. وينبغي لها أن تسعى بنشاط إلى إقامة تبادلات مبتكرة ومحترمة وغير استخراجية وتعاون طويل الأمد؛ وينبغي لها أن تعيد استثمار جزء من أرباحها في المنظومة البيئية الثقافية والإبداعية على الصعيد الوطني والمحلي، بما يعود بالنفع على المجتمعات المحلية وبغية تعزيز قدرة التعاونيات والجماعات على التعبير عن فنها وثقافتها. وفي سياق التجارة العادلة في بعض القطاعات الأخرى، على سبيل المثال، تُمنح "علاوة" لهذا الغرض.

ويقع على عاتق القطاع العام مسؤولية وضع سياسة ثقافية عامة تعطي الأولوية للتنمية الثقافية المحلية، فضلاً عن ضمان وفاء المؤسسات الكبيرة بالمسؤوليات المذكورة أعلاه. وقد يتطلب ذلك إرساء عمليات حوكمة ديمقراطية وشاملة، مع احترام استقلالية الفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي وحرية تقرير مصيرهم في القرارات المتعلقة باستخدام هذه "العلاوة" لتنمية الفنون والثقافة المحلية.

5 الوصول إلى الأسواق

ينبغي أن تتمتع مختلف أشكال التعبير الثقافي لجميع الفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي بفرص متساوية في الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية والعالمية، بما في ذلك في البيئة الرقمية. وينبغي أن يُثري تعزيز التبادل الثقافي المحتوى الوطني والمحلي دائماً، وألا يكون أبداً على حساب إمكانية اكتشاف هذا المحتوى. وعند تمكين الوصول إلى الأسواق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للنساء وكذلك للفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي المنتمين إلى الفئات المهمشة والأقليات والمجتمعات غير الممثلة تمثيلاً كافياً. وتحتاج الشعوب الأصلية، وكذلك المجتمعات ذات الأصول الإفريقية، إلى اهتمام خاص.

إن المعاملة التفضيلية لأشكال التعبير الثقافي الأقل تمثيلًا في السوق، ولا سيما في التبادلات الدولية، واجبٌ يجب تعزيزه من خلال آليات ملائمة وفعالة، بما في ذلك آليات جديدة. كما أن هذه الآليات ضرورية لتسهيل ودعم تنقل الفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي. وتشمل هذه الآليات أحكاماً مثل تأشيرات دخول تراعي الاحتياجات الخاصة، وتصاريح عمل، ومعاهدات ضريبية عادلة، وإجراءات جمركية مبسطة، وموارد معلومات باللغات المحلية والوطنية، وإمكانية الوصول إلى البنية التحتية الثقافية والتعليمية، مثل إقامات الفنانين والمهرجانات الفنية والمعارض الدولية وبرامج التبادل.

وينبغي للدول الامتناع عن الدخول في التزامات تجارية قد تُضعف قدرتها على اعتماد وتنفيذ سياسات ثقافية تهدف إلى حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي على أراضيها وفي البيئة الرقمية. ولهذا الغرض، يوصى بشدة بإدراج استثناء أو إعفاء ثقافي في الاتفاقات التجارية لحماية هذه المصالح.

VISA

6 المساواة الرقمية والأخلاقيات

ينبغي أن يهدف استخدام التقنيات الرقمية في الصناعات الثقافية والإبداعية دائماً إلى إثراء تنوع أشكال التعبير الثقافي وتعزيز الإبداع البشري، لا ليحل محله. وينطبق ذلك على جميع المراحل بدءاً من الإبداع والإنتاج وما بعد الإنتاج وصولاً إلى نشر المحتوى والوصول إليه. وينطبق ذلك بشكل خاص على تطوير وتطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي، سواءً أكانت ذكاءً اصطناعيًا توليديًا أم تطبيقاً في مرحلة الإنتاج وما بعده، والتنظيم، وإمكانية الاكتشاف، والتوزيع الخوارزمي.

ينبغي أن تُركّز المناهج والسياسات التي تُنظّم استخدام هذه التقنيات على الإنسان، بما يعود بالنفع والإنصاف على جميع الجهات المعنية. وفقاً لتوصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، يجب أن يتوافق استخدام هذه التقنيات مع حقوق الإنسان. وأن يستند على الشفافية والمساءلة وسهولة التفسير، فضلاً عن حماية حقوق الملكية الفكرية والتعويض العادل.

ينبغي أن تكون حماية الحقوق، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية وحماية الخصوصية، بما في ذلك البيانات الحيوية، مسؤولية ذات أولوية لجميع أصحاب المصلحة، وستكون هناك حاجة إلى مناهج جديدة، تستند إلى الموافقة المطلعة، لتكييف هذه الحماية بحيث تضمن ملاءمتها وكفاءتها على الرغم من التطور التقني السريع. كما أن هناك حاجة ماسة إلى الوصول العادل إلى الأدوات الرقمية، ومحو الأمية الرقمية، والمهارات والقدرات، إلى جانب تخصيص الموارد لسد الفجوات الرقمية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمعالجة التهديدات الناشئة عن تركيز القوة السوقية في الصناعات التقنية.

7 احترام البيئة

من أجل تحقيق الاستدامة، يتعين على القطاعات الثقافية والإبداعية اتخاذ إجراءات وممارسات عاجلة لتقليل وتخفيف تأثيرها على البيئة، بما في ذلك التنوع البيئي ومكافحة تغير المناخ.

وهذه مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات والمنظمات والشركات العامة والخاصة و مؤسسات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمنظمات المهنية ومنظمات الإدارة الجماعية أو الفنانين والأفراد والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي.

وعلى وجه الخصوص، ينبغي معالجة الأثر البيئي السلبي لاستخدام التقنيات الرقمية والفعاليات والأنشطة الثقافية ذات البصمة الكربونية الكبيرة. وهناك حاجة إلى حلول مبتكرة ومنهجية؛ وقد يكون هناك إمكانات في اتباع نُهج أكثر لامركزية. ويجب طرح حلول متوازنة كجزء من الانتقال العادل، مع مراعاة الحفاظ على قدرة القطاع على الازدهار والحد من الآثار السلبية على سبل عيش وحقوق الفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي. ويتضمن احترام البيئة أيضا الاعتراف بأن المجتمعات والدول والمناطق تتحمل مستويات مشتركة ولكن مختلفة من المسؤولية عن التدهور البيئي وتغير المناخ.

ويتضمن احترام البيئة داخل القطاعات الثقافية والإبداعية ومن خلالها تعزيز الوعي من خلال التعليم الثقافي والفني، والتعبير الإبداعي، والفعاليات والمبادرات التي تعترف بقوة الفن والثقافة في إثارة التعاطف، والتساؤل عن إنجازاتنا، والبحث عن معانٍ جديدة، وتخيل مستقبل بديل، والتجريب، والتحفيز والتوسيع، وإلهام العمل من أجل الحفاظ على البيئة والتحول المجتمعي.

8 توعية العموم والمستهلك

يلعب الوعي العام ووعي المستهلك دوراً حاسماً في تعزيز الاحترام والتقدير للمساهمات الإبداعية للفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي. ويمكن أن يدفع هذا الوعي الجهود الرامية إلى تحسين ظروف عملهم وأجر عادل ، ودعم حقوقهم الأساسية، بما في ذلك في البيئة الرقمية. ومن الضروري اغتنام كل فرصة لتوعية الجمهور بأهمية حماية تنوع أشكال التعبير الثقافي، مع التركيز بشكل خاص على ضرورة ضمان الوصول إلى أشكال التعبير الثقافي المُنشأة والمُنتجة محلياً وباللغات المحلية.

وتُعد الثقافة والتربية الفنية أدوات فعّالة في تعزيز الوعي بالثقافة العادلة، لا سيما بين الجماهير الشابة في البيئة الرقمية. وينبغي اعتماد وتشجيع تدابير مُستهدفة لبناء وتعزيز العمل من أجل حركة الثقافة العادلة.

الخطوات التالية

يدعو ميثاق حركة الثقافة العادلة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات والمنظمات العامة الأخرى والشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والفنانين والمبدعين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي، بالإضافة إلى المواطنين الأفراد, إلى التوقيع والمشاركة. وبتوقيعهم على ميثاق حركة الثقافة العادلة هذا، فإنهم يتعهدون ويلتزمون بدعم أهدافه ومبادئه، وتنفيذه أو ترجمته قانونياً حسب الحاجة، والمساهمة في ظهور حركة الثقافة العادلة وتعزيزها.

بينما يحدد الميثاق إطاراً عاماً، فإن تطبيقه على قطاعات ثقافية وإبداعية محددة، وكذلك في مختلف البلدان والمناطق، سيحتاج إلى مزيد من التحسين. سيتم وضع خطط أو مبادئ توجيهية محددة، وصياغتها من خلال عمليات شفافة وتشاركية، وسيتم تنفيذها بمشاركة جميع الجهات المعنية ذات الصلة في كل سياق محدد. هذا الميثاق هو وثيقة حية وقابلة للتعديلات اللاحقة عند الحاجة.

وسيتم إبلاغ الموقعين على الميثاق مسبقًا بكل عملية مراجعة، لضمان الشفافية والمشاركة. وستتم المراجعات من خلال عمليات شفافة وشاملة، مما يضمن عمليات اتفاق فعّالة بين الموقعين على الميثاق.

صياغة ميثاق
حركة الثقافة العادلة

قام فريق تحرير مكون من تسعة خبراء من مختلف أنحاء العالم بصياغة ميثاق حركة الثقافة العادلة من خلال أكثر من عشر جلسات عمل على مدار عام 2023

- جوردي بالتا بورتوليس، الاستشارات الثقافية والأبحاث Transit Projectes, إسبانيا
- براهيم المزند، مدير مهرجان Visa for Music, المغرب
- الأستاذة فيرونيك جيفرمونت، رئيسة كرسي اليونسكو، جامعة لافال، كندا
- إيديجوانا غوميز، مدير المشاريع، Llorona Records, كولومبيا
- فاراي مبفونيا، المدير التنفيذي، صندوق الثقافة، زيمبابوي
- إدواردو سارافيا، كبير الاقتصاديين، Sound Diplomacy, كولومبيا
- أنوباما سيكار، أمينة معرض South-South Arts Fellowships وعضو مجلس إدارة 2022-2023 Arts Equator، الإمارات العربية المتحدة, الهند
- لواندا سميث، الرئيسة التنفيذية لمنظمة Creatividad y Cultura غير الحكومية .Glocal A.C، المكسيك
- كاترينا ستيوارت سانتياغو، كاتبة ومؤسسة PAGASA, - People for Accountable Governance and Sustainable Action

ترأس فريق التحرير الأستاذة فيرونيك جيفرمونت

اعتمد مجلس استشاري مكون من إحدى عشرة مؤسسة أصبحوا شركاء رئيسيين لمبادرة حركة الثقافة العادلة، اعتمد ميثاق حركة الثقافة العادلة بالإجماع في شباط 2024.

- منظمة التجارة العادلة الدولية
- Fair Picture
- معهد غوته (ألمانيا)
- معهد ريادة الأعمال الإبداعية والابتكار (صربيا)
- معهد Maracá (البرازيل)
- الاتحاد الدولي للممثلين
- الاتحاد الدولي للتحالفات من أجل التنوع الثقافي
- الاتحاد الدولي للموسيقيين
- المفوضية الوطنية الكينية لليونسكو
- المفوضية الوطنية الكورية لليونسكو
- وزارة الثقافة الفرنسية
- كرسي اليونسكو لتنوع التعبير الثقافي في جامعة لافال (كندا)

شارك أكثر من 100 خبير ومؤسسة في مراحل متعددة من العملية، من خلال مشاورات عامة ومكتوبة، لتقديم تعليقاتهم في إطار منتدى الاستماع إلى آراء الخبراء الشباب حول حركة الثقافة العادلة.

تم تنسيق عملية صياغة ميثاق الثقافة العادلة، وعمل فريق التحرير، وعمل المجلس الاستشاري من قبل المفوضية الألمانية لليونسكو.

كيف ولماذا نوقع على ميثاق حركة الثقافة العادلة ؟

كيف؟

ببساطة من خلال الإعراب عن دعمك على الموقع الإلكتروني:
www.fair-culture.org

لماذا؟

بتوقيعك على الميثاق، فإنك تعلن تأييدك لمحتواه ودعمك لسعينا في اتخاذ مزيد من الخطوات. سيؤدي ذلك إلى زيادة عدد الشركاء والحلفاء وبالتالي وضوح الرؤية والمصداقية والشرعية.

لا يترتب على توقيع الميثاق أي التزام قانوني عليك. ولكن هذا يعني أيضاً أن توقيع الميثاق ليس "شهادة" ولا يُخوّلك الإدلاء بأي تصريحات حول جودة ممارساتك التجارية فيما يتعلق بالميثاق. لن يحق لك استخدام أي شعار أو علامة بتوقيع هذا الميثاق.

ما هي الخطوات التالية؟

لا يريد الشركاء الذين وضعوا الميثاق أن يتوقفوا عنده. بل يسعون إلى إنشاء أدوات من شأنها أن تؤدي يوماً ما إلى آلية مُحتملةٍ للمساءلة والامتثال، وربما "شهادة" و "علامة" لبعض قطاعات الصناعات الإبداعية.

البيان الختامي

المحرر

المفوضية الألمانية لليونسكو
Martin-Luther-Allee 42, 53175
بون، ألمانيا

جهة الاتصال

المفوضية الألمانية لليونسكو
رقم الهاتف. 110 60497 228 49+
البريد الإلكتروني info@fair-culture.org
www.unesco.de

فريق التحرير

د. لوتز مولر (المسؤول)، فريدريكه كام، جوليانا باومغارتن، سوزانا أزودي

الترجمة

شيريهان اينالو, براهيم المزند

الإصدار

تموز 2024

حقوق النشر

نصوص هذا المنشور مرخصة بموجب ترخيص
Creative Commons Attribution ShareAlike 4.0 International (CC BY-SA 4.0), www.creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0

التصميم والتنسيق

Panatom

unesco
German Commission for UNESCO

بدعم من

Federal Foreign Office

unesco
German Commission
for UNESCO